التضامن الإسلامي
وإمكانية قيام نظام إقليمي
في العالم الإسلامي

التضامن الإسلامي
وإمكانية قيام نظام إقليمي في العالم الإسلامي

موضوع هذا البحث هو «التضامن الإسلامي، وإمكانية قيام نظام إقليمي في العالم الإسلامي» في ضوء «التهديدات الاستراتيجية الأمنية» التي يتعرض لها هذا العالم الإسلامي وفي نطاق «رؤية لمستقبله» وسيحاول كاتبه الوفاء بما هو مطلوب منه في مخطط الندوة من «معالجة هذه الإمكانية، بمنهج الدراسة المستقبلة، انطلاقاً من تعاون أو تضامن إسلامي أو تجمعات إقليمية ذات توجهات تنسيقية أو مشتركة أو متحدية، ومدى تأثير ذلك في العلاقات الدولية وحركة الاستقطابات فيها».

نستشعر الحاجة في هذه المعالجة إلى أن نبدأ بالوقوف أمام المصطلحات المستخدمة والتعرف على فكرة التضامن الإسلامي، ثم نلقي نظرة تحليلية سابرة للأغوار على واقع العالم الإسلامي، لنصل إلى البحث في إمكانية قيام نظام إقليمي إسلامي فاعل. ومنهجنا في الدراسة المستقبلية يقوم على تحليل الواقع القائم ومعرفة جذوره في الماضي، والسنن التي حكمت الحركة، والانطلاق من ذلك إلى استشراف المستقبل وتشوفه وبلورة رؤية مستقبلة تتفاعل فيها خطوط الحركة ومسارها مع عنصري الحلم وإرادة الفعل.

(١)
التعرف على الفكرة

«التضامن الإسلامي» مصطلح حديث العهد، يشير إلى علاقات تعاون وتكافل تقوم بين المسلمين شعوباً وحكوماتٍ ودولاً، تنطلق من انتمائهم للإسلام والحضارة

العربية الإسلامية ومن استشعارهم وجود وحدة روحية تجمع بينهم في عالم إسلامي. وقد ظهر هذا المصطلح بعد أن تعرض المسلمون للوقوع في قبضة التسلط الاستعماري الغربي، وتمّ إلغاء نظام الخلافة الذي استمر يحكم «دار الإسلام» ثلاثة عشر قرناً، وقامت في هذه الدار في القرن الرابع عشر الهجري دول تفصل بينها حدود سياسية وفق مفهوم الدولة الغربي، ليعبر عن توجه لإقامة علاقات تعاون وتكافل في ظل واقع التجزئة هذا بدافع عقدي بغية تحقيق نهوض داخلي ومواجهة عدو خارجي.

«العالم الإسلامي» مصطلح حديث العهد أيضاً استخدمه الكُتّاب الغربيون للدلالة على بلاد المسلمين الممتد من المغرب الأقصى على المحيط الأطلسي غرباً إلى إقليم سينكيانج في الصين شرقاً ومن أواسط آسيا شمالاً إلى أفريقيا المدارية جنوباً. وقد شاع استخدامه في الأوساط الإسلامية بعد صدور كتاب «حاضر العالم الإسلامي» في العشرينات الذي تضمن تعليقات الأمير شكيب أرسلان على ما كتبه لوثروب ستودارد الأمريكي في كتابه «عالم الإسلام الجديد» وترجمة عجاج نويهض. ويلاحظُ جمال حمدان على لفظة «العالم» المستخدمة في هذا المصطلح وفي مصطلح «العالم الغربي» أنها غير شائعة في الاستعمال الجغرافي، ويراها «دليلاً على ما فيه من تفاوت وتباين في أبعاده غير الدينية، وأن العالم الإسلامي ـ باختصار ـ قطاع عرضي من العالم القديم. . والتنوع هو القاعدة فيه لا الاستثناء».

«النظام الإقليمي» هو في علم السياسة «مجموع العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع في إقليم جغرافي واحد، وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة، وتستوحي الولاء لفكرة وسلطة عليا».

وهو يضم «مجموعة إقليمية» في إطاره، يجمعها في الغالب جامع مشترك نابع من انتمائها في الغالب لدائرة حضارية واحدة، تقوم بينها روابط قوية جغرافية

وتاريخية واقتصادية وثقافية وروحية، وتلتقي على توجه سياسي لتجسيد علاقة الاعتماد المتبادل القائم بينها في صور من التعاون والتكافل».

العالم الإسلامي اليوم هو في مرحلة ما بعد حرب الخليج. وهو يشهد تسلط أضواء على فكرة «التضامن الإسلامي»، وإلحاح الحديث عنها مرة أخرى بصوت أعلى ونبرة أقوى. والحق أن أزمة الخليج التي نشبت يوم ١٩٩٠/٨/٢ إثر اجتياح العراق الكويت، ولم تلبث أن أصبحت أزمة عالمية تفاقمت على مدى خمسة أشهر ونصف، ثم تفجرت حرباً استمرت ستة أسابيع، كشفت عن الخلل الكامن في النظام الدولي القائم بفعل افتقاده للعدل، واعتماد المتحكمين فيه معيارين، وتفاقم التنافس بينهم، وتوجه أقواهم للانفراد بالهيمنة عليه. كما أن هذه الأزمة فتحت عدداً من الملفات منها «ملف العلاقات العراقية الكويتية» على صعيدها المحلي، وملف «العلاقات العربية الغربية» وملف «الأوضاع العربية الداخلية القطرية» على صعيدها العربي، وملف «العداء الغربي للحضارة العربية الإسلامية» وملف «التحالف الغربي الصهيوني للتحكم في الوطن العربي والعالم الإسلامي»، وملف «استنزاف الشمال الغني لثروات الجنوب» على صعيدها الدولي. وأدت تفاعلات الأزمة في بعدها الدولي إلى تنبيه الذاكرة التاريخية في الدائرتين العربية والإسلامية، والبحث في الجذور التاريخية لقضايا المنطقة، وإدراك الصلة القائمة بين إقامة الغرب «وطناً قومياً لليهود في فلسطين» والمخططات الغربية للتحكم في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وكذلك الصلة القائمة بين الحدود السياسية التي أقامها الغرب في المنطقة بعد أن جزأها، ومخططاته للتحكم في ثروة النفط التي تختزنها أراضيها.

كان واضحاً إبان الأزمة والحرب أن الغرب الاستعماري ينظر إلى العالم الإسلامي كوحدة، وتأكد مرة أخرى أنه يضع مخططاته الاستراتيجية تجاه الدائرة الإسلامية على هذا الأساس، ويحدد دور القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية التي أقامها على أرض فلسطين في تنفيذ هذه المخططات. وكانت هذه الحقيقة قد تأكدت مرات من قبل في كل المواجهات التي حدثت في العالم

الإسلامي مع هذا الغرب الاستعماري. وفي كل مرة كانت فكرة التضامن الإسلامي تبرز بقوة وتتسلط أضواء عليها ويلح الحديث عنها. وإذا كنا نذكر من بين هذه المرات حرب رمضان عام ١٩٧٣ وحرب حزيران يونيو عام ١٩٦٧ وحرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، فإننا نشير في هذا المجال بخاصة إلى بروز الفكرة، إثر إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية وإبرام سلسلة اتفاقيات ومعاهدات قطّع بها الغرب أوصالها، وسط مشاعر حزن وأسى عبّر عنها أحمد شوقي في قصيدته

«عادت أغاني العرس رجع نُواح ونعيت بين معالم الأفراح»

وكذلك إلى إلحاح الفكرة إثر إقدام صهيوني على إحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩. وقد جرت عدة محاولات غير ناجحة لتجسيدها في صيغة ما بعد إلغاء الخلافة. وولدت صيغة منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩ لتمثل حداً أدنى في هذا التجسيد، زاد في التطلع لاستكماله.

كان واضحاً أيضاً إبان الأزمة والحرب أن الصهيونية العالمية تنظر إلى العالم الإسلامي كوحدة، وتأكد مرة أخرى أنها تضع مخططاتها تجاهه على هذا الأساس في إطار دورها ضمن التحالف الاستعماري الغربي. وقد استرجعت الذاكرة التاريخية العربية والإسلامية كيف تحدث إريل شارون أوائل عام ١٩٨٢ إثر إبرام التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي عن الدوائر التي تتحرك فيها السياسة الإسرائيلية موظفة الجيش الإسرائيلي في خدمة هذا التحالف، وأوسعها دائرة تمتد من باكستان شرقاً إلى شواطىء المغرب الأطلسية غرباً. كما استرجعت كيف وصل الأمر بحزب العمل الإسرائيلي إلى أن يضمن برنامجه الصادر عن المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٨٦ فصلاً عن «إسرائيل والعالم الإسلامي»، يتألف من أربعة قرارات تستهدف اختراق الدائرة الإسلامية في «المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية»، مع مجاهرته باغتصاب القدس.

وطبيعي أمام استشعار أخطار مخططات هذا التحالف الاستعماري الصهيوني

أن تلح فكرة التضامن الإسلامي في مواجهته، وأن يشتد إلحاحها أمام تحركٍ أمريكي صهيوني مكثف في أعقاب الحرب لتحقيق هدف إلغاء القرار الأممي لعام ١٩٧٥ الخاص بالصهيونية العنصرية، وهدف إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وفرض إقامة علاقات بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني، وهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الكيان الفلسطيني.

العامل الخارجي إذن عامل رئيسي في تكوّن فكرة التضامن الإسلامي وفي إلحاحها اليوم. والحق أن بلاد العالم الإسلامي عاشت ظروفاً متشابهة من حيث التجربة التاريخية التي مرت بها على مدى قرون منذ وقوعها في العصر الحديث تحت تسلط الاستعمار الغربي ومعاناتها مع بلاد أخرى آسيوية وأفريقية من هذا الاستعمار، ومشاركتها في ثورة التحرير وحصول بعضها على الاستقلال ومجابهة هذا البعض لمشكلات ما بعد الاستقلال. وهي تعيش اليوم ظروفاً متشابهة من حيث الخطر الذي يتهددها، وهو استمرار للخطر الذي جابهها من قبل مجتمعة، وإن اختلف في صورته وحجمه.

تفاعل هذا العامل الخارجي مع **عامل داخلي** أساسه عقيدة الإسلام التي تجمع بين هذه البلاد في وحدة روحية. فهذه العقيدة تدعو إلى التعارف بين الشعوب والقبائل بعامة وصولاً إلى التعاون على البر والتقوى، وتؤكد على وحدة الأمة. ولا جدال في أن العالم الإسلامي ـ كما يقول مالك بن نبي في طرحه لفكرة كومنولث إسلامي ـ «قد احتفظ بالرغم من تقلبات تاريخية بوحدة روحية تكون عاملاً أساسياً من الوجهة النفسية في تماسك المشروع ومن الوجهة الفنية في التوفيق بين عناصره». ويبرز في هذا العامل الداخلي تاريخ طويل حافل على مدى ثلاثة عشر قرناً مقترن بهذه العقيدة الإسلامية يولِّد حنيناً قوياً للعودة إلى الأصل المتمثل في «دار إسلام» واحدة قامت على وحدة الدار ووحدة الأمة ووحدة السلطة، وعلى الهجرة والجهاد في مواجهة العدوان الخارجي. وقد رأينا كيف تجسد هذا العامل الداخلي في فكرة الجامعة الإسلامية حين اشتد العدوان الخارجي على دار الإسلام أواخر

القرن التاسع عشر الميلادي وبدا من خلاله شعور المسلمين في العالم بانتمائهم إلى أمة واحدة تواجه استعماراً غربياً يتهددها.

عامل ثالث له دوره في تكوّن فكرة التضامن الإسلامي وفي إلحاحها اليوم، وهو أن عالمنا المعاصر هو عالم الكتل الكبيرة، وعالم ثورة الاتصال التي هي جزء من ثورة العلم والمعرفة، وعالم المشكلات العالمية التي لا بد أن تتضافر الجهود للتصدي لها ومعالجتها. فطبيعة الحياة في عصرنا تفرض على المسلمين أن يتعاونوا ويتكافلوا في إطار «تضامن إسلامي» يجمعهم. وواضح أن الأمة العربية وشعوب العالم الإسلامي هي جزء من شعوب ما اصطلح الغرب على تسميته بالعالم الثالث، وقد رأينا كيف اتجهت شعوب «العالم الثالث» إلى التعاون بعد أن تحررت، وذلك بفعل عاملي الظروف المتشابهة على الصعيدين الداخلي والخارجي وطبيعة العصر.

إن فكرة التضامن الإسلامي هي وليد تفاعل هذه العوامل الثلاثة في عالمنا المعاصر. ويمكن أن نلاحظ بسهولة أنها امتداد لفكرة الجامعة الإسلامية التي برزت ونظام الخلافة لا يزال قائماً في الدولة العثمانية، وفكرة «المؤتمر الإسلامي» التي اقترنت بها وتكرر الحديث عنها «لحفظ معنى الأمة والجماعة» والوصول إلى الإجماع والتوافق. وقد استخدم مصطلح التضامن لينسجم مع التغيرات التي حدثت في دار الإسلام بعد انتهاء الدولة العثمانية وإلغاء نظام الخلافة الإسلامية وقيام دول تفصل بينها حدود سياسية في فترة ما بين الحربين العالميتين وفي ظل الهيمنة الاستعمارية الغربية عليها.

يلفت النظر في تاريخ تلك الفترة أن الحاجة لوجود نظام إقليمي في الدائرتين العربية والإسلامية يسد الفراغ الذي خلّفه إلغاء نظام الخلافة، برزت قوية سواء على صعيد شعوب الدائرتين وحكوماتهما أو على صعيد المهيمنين عليهما. وقد ولد النظام العربي عام ١٩٤٥ في صورة جامعة الدول العربية ليلبي هذه الحاجة على صعيد الدائرة العربية، تعبيراً عن رغبة نابعة منها وبموافقة بريطانية. وبقي الحديث

يتردد عن الحاجة إلى تضامن إسلامي في الدائرة الإسلامية.

تردد هذا الحديث في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وارتفع صوته في الوطن العربي، وقامت هنا وهناك حركات إسلامية تعمل على تجسيد الفكرة. وشهدت مصر ـ بحكم موقعها المركزي في الدائرتين وحقائق المكان والزمان بعامة فيها ووجود الأزهر بخاصة ـ تدفق تيار إسلامي يتبنى الدعوة للتضامن الإسلامي تزعمته حركة الإخوان المسلمين. وحين حدثت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحدثت قيادتها عن الدائرة الإسلامية كدائرة ثالثة مع الدائرتين العربية والأفريقية تجد مصر نفسها فيها. ويقدم لنا هذا الحديث الذي سجله جمال عبد الناصر في «فلسفة الثورة» نموذجاً لما كان عليه تصور فكرة التضامن الإسلامي أوائل الخمسينات. فنراه يبدأ بالقول:

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لا تقرّ بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ». ثم يمضي إلى القول في ختام رسالته:

«ثم تبقى الدائرة الثالثة.. الدائرة التي تمتد عبر قارات ومحيطات، والتي قلت إنها دائرة إخوان العقيدة الذين يتجهون معنا أينما كان مكانهم تحت الشمس إلى قبلة واحدة» ويتحدث عن «الفاعلية الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تقوية الرباط الإسلامي بين جميع المسلمين» ووجوب أن تكون للحج «قوة سياسية ضخمة» بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً «يجتمع فيه كل قادة الدول الإسلامية ورجال الرأي فيها وعلماؤها في كافة أنحاء المعرفة وكتابها وملوك الصناعة فيها وتجارها وشبابها ليضعوا في هذا البرلمان الإسلامي العالمي خطوطاً عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معاً».

وهذا التعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم في العقيدة قوة غير محدودة. ويلفت النظر في هذا الحديث بروز فكرة المؤتمر فيه إبان موسم الحج وهي الفكرة التي أكد عليها من بين آخرين عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «أم القرى». كما يلفت النظر فيه إشارته إلى وجود

«ثمانين مليوناً من المسلمين في إندونيسا وخمسين مليوناً في الصين وبضعة ملايين في الملايوسيام وبورما وما يقرب من مائة مليون في الباكستان وأكثر من مائة مليون في منطقة الشرق الأوسط وأربعين مليوناً داخل الاتحاد السوفييتي وملايين غيرهم في أرجاء الأرض المتباعدة. . تجمعهم عقيدة واحدة»، «والإمكانات الهائلة التي يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعاً».

لم تستطع دول العالم الإسلامي ومن بينها مصر أن تجسد فكرة التضامن في نظام ما أو أن تقترب من تطبيق الفكرة عملياً على مدى الخمسينات وحتى أواخر الستينات، بل حدث على العكس من ذلك بروز حذر من الفكرة في أوساط عربية بفعل تناقض مصطنع نما بين فكرة الوحدة العربية والتضامن الإسلامي وأدى إلى خلل واضح في فهم العلاقة بين الدائرتين العربية والإسلامية، وبفعل محاولة قوى خارجية استعمارية استخدام فكرة التضامن الإسلامي لأغراض سياسية تتعلق باستراتيجيتها الدولية.

وغلب على العلاقات بين الدول الإسلامية في تلك الفترة وقوعها في أمر رد الفعل، ومكّن هذا التحالف الاستعماري الصهيوني من أن يستهدف الدائرة العربية بعدوان حزيران يونيو ١٩٦٧. ولم تلبث هذه الدول أن وجدت نفسها ـ أمام تعاظم الخطر الاستعماري الصهيوني الذي يستهدفها ـ مدعوة في أغسطس عام ١٩٦٩ لتحقيق حد أدنى من الاستجابة لتحدياته غداة محاولة صهيونية لإحراق المسجد الأقصى، فأقامت منظمة المؤتمر الإسلامي. وجاءت حرب رمضان عام ١٩٧٣ حاملة معها تغيرات استراتيجية تتعلق بالدائرتين.

عاد الحديث عن الدائرة الإسلامية والتضامن الإسلامي يتردد بقوة بعد حرب رمضان، وتميّز بأنه تمَثلَ حقائق الجغرافيا السياسية في عالمنا فجاءت لغته حريصة على الموضوعية ومعبرة عن إرادة فعل. ويذكر كاتب هذه السطور أنه قدّم عصارة لهذا الحديث في كتابه: «ماذا بعد حرب رمضان» الذي صدر عام ١٩٧٤ فقال في الجزء

الخاص بالحاضر في دراسته المستقبلية:

«هناك الدائرة الإسلامية، التي تحدث عنها عبد الناصر في فلسفة الثورة، وهي تجمع إخوة العقيدة الواحدة والتاريخ الحضاري الواحد في ظل الحضارة العربية الإسلامية، التي جمعت بين دول تعيش فيها غالبية وقد تضافرت عوامل مختلفة مكنته في مراحل الصراع السابقة من تحقيق أهدافه معها. وكان في مقدمة هذه العوامل ارتباط هذه الدول بالغرب لأسباب محددة، ووجود خلافات جوار بينها وبين دول الوطن العربي عززتها خلافات نابعة من عدم تقدير تباين الظروف المحيطة بكل من هذه الدول.

وهكذا اعترفت تركيا بإسرائيل في وقت مبكر وقامت بينهما علاقات تجارية وتجاوز الأمر ذلك في الخمسينات إلى علاقات سياسية ضمن استراتيجية حلف الأطلسي الذي ارتبطت به تركيا. وتغلغل النشاط الصهيوني في إيران مستهدفاً شغل العراق والخليج العربي بمشاكل الجوار عن رمي ثقلها في الصراع ضده. ونجح في بلوغ هدفه إلى حد كبير، كما تغلغل في الحبشة التي تحكم إريتريا وأنشأ فيها قواعد يهدد بها الجزيرة العربية ومصر والسودان ويشل الدور العربي في البحر الأحمر».

«لقد حدثت مع تطور العلاقات الدولية عبر مراحل التوازن الأربعة متغيرات كثيرة في هذه الدول ومعها باكستان. فالعلاقات التركية الأمريكية «تعفنت» في الستينات ـ على حد تعبير بالدوين ـ وتركيا وإن استمرت على صلتها بأمريكا والغرب عملت على توثيق صلاتها وتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي.

وهذه جميعها بوادر رفضه الانحياز توطئة للإفادة من الموقع بين القطبين. «وهذا الاتجاه عند تركيا وإيران لن يكون بلا سابقة في تاريخهما الارتطامي المفعم» على حد تعبير جمال حمدان. والأهم من ذلك زوال التوتر في العلاقات بين تركيا وعدد من الدول العربية وخصوصاً جارتيها العراق وسوريا وأيضاً مصر، وظهور تحسن ملحوظ في علاقات الجوار حدث التعبير عنه في صور مختلفة من بينها العلاقات

التجارية. كذلك طرأ بعض التطور على الموقف الإيراني بين الدولتين الكبيرتين. وعلى الرغم من أن توتر العلاقات بين إيران والعراق لا يزال موجوداً، فإن حدة توتر العلاقات الإيرانية العربية التي بلغت ذروتها في الستينات ومطلع السبعينات حين ضمت إيران جزر الخليج، خفّت وحدث نوع من الانفراج بين إيران ومصر. وقد وضح هذا التطور قبل ذلك على موقف باكستان التي أقامت علاقات جوار حسنة مع الصين وخففت من ارتباطها بالأحلاف الغربية، وخرجت من الحرب مع الهند برؤية جديدة بعد أن قامت بنغلاديش.

وإذا كان التطور قد تأخر ظهوره في الحبشة فإن متابعة ما يجري هناك تكشف عن وجود تفاعلات قوية ستأتي بتطورات، بل وتغيرات. فالثورة الإريترية مشتعلة والثورة الاجتماعية في الحبشة عموماً تهدد مؤسسة الحكم وتنذر بالتغيير.

«لنا أن نتوقع في عالم الغد أن تزداد أواصر العالم الإسلامي ترابطاً وانسجاماً مع روح الوحدة من خلال التنوع. وهذا سيجعله أقدر على القيام بدوره الذي هو جزء من دور العالم الثالث. كما سيوحد موقفه من قضية فلسطين وسيضاعف من تأثير هذا الموقف. وواضح أن الجو مهيأ ضمن هذا التوقع لقيام علاقات أفضل بين الوطن العربي والدول الإسلامية المجاورة له مع نمو المصالح المتبادلة في مجال التعاون الاقتصادي عامة وفي مجال الاستراتيجية».

كان هذا الحديث عن التضامن الإسلامي الذي تردد في أعقاب حرب رمضان مفعماً بالأمل الذي غذاه ما حفلت به الحرب من تعبير عن إرادة فعل وما شهدته من محاولة جادة لتوظيف الضغط في التعامل الدولي بمنطق ما يسمى اليوم «توازن المصالح» شاركت فيها عدة دول عربية نفطية. ولم تلبث أن سلطت الأضواء على الفكرة أواخر السبعينات عند انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وأدى هذا الانتصار إلى رفع شعار «الدولة الإسلامية»، وولادة أمل عند البعض في أن يصل «التضامن» حدّه الأعلى بقيامها. كما أدى إلى تبني إيران، وهي دولة إسلامية كبيرة، سياسة

«التضامن الإسلامي» رسمياً. وشهد العالم الإسلامي في تلك الفترة تزايد التأييد للفكرة على الصعيد الشعبي.

وجاء احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان ليؤكد الحاجة إلى التضامن الإسلامي في مواجهة الأطماع الخارجية بمختلف أشكالها، وبرزت صور مشرقة على الصعيد الشعبي حاولت تجسيد الفكرة عملياً في أفغانستان وفي جنوب لبنان بممارسة الجهاد الذي هو أحد أركانها. وحدثت في الوقت نفسه أحداث أخرى أوضحت قدرة العدو الخارجي على وضع صعوبات أمام تنفيذها وتصميمه على مواجهتها. وقد أدى توقيع مصر معاهدة عام ١٩٧٩ مع إسرائيل في أعقاب إبرام الولايات المتحدة اتفاقيات كامب دافيد معهما عام ١٩٧٨ إلى إحداث شرخ في «النظام العربي» وفي «النظام الإسلامي» بسبب تجمد عضويتها فيهما.

كما أدى نشوب الحرب بين العراق وإيران صيف عام ١٩٨٠ واستمرارها على مدى ثمانية أعوام طوال إلى استنزاف طاقات لعدد من الدول الإسلامية فضلاً عن إثارة الإحن بين إخوة في الدين. وحدثت سابقة الاقتتال بين مُسلمين بعد أن شهد لبنان منذ منتصف السبعينات سابقة الاقتتال بين أبناء القطر الواحد، لنشهد في حرب الخليج أوائل عام ١٩٩١ سابقة اقتتال بين الإخوة على المستويات المحلية والعربية والعالمية أورثت مرارات كثيرة ألقت ظلالاً على ذلك الأمل.

وجاءت نهاية حرب الخليج المأساوية وتعاظم الخطر الخارجي ليجعل شعوب العالم الإسلامي أكثر تشبثاً بفكرة التضامن الإسلامي، وليدعو الدول الإسلامية إلى الاقتراب منها.

يمكننا أن نخلص من هذا الحديث عن حاضر الفكرة وماضيها إلى ثلاث حقائق بشأنها. ففكرة التضامن الإسلامي أصيلة في ضمير الأمة الإسلامية تمتد جذورها إلى الأعماق ويغذوها باستمرار إيمان عميق بوحدة الأمة وحنين قوي للعودة إلى الأصل. ولكن تنفيذ هذه الفكرة يواجه اليوم معوقات وصعوبات وعقبات يتصل

بعضها بأوضاع خارجية محيطية، وبعضها الآخر بأوضاع داخلية قائمة. وهناك ما يفرض اليوم في الوقت نفسه الاشتغال بها والعمل على إزالة المعوقات وتذليل الصعوبات والتغلب على العقبات استجابة لتحديات خارجية وداخلية وظروف محيطة جعلتها مطروحة بإلحاح.

(٢)

نظرة تحليلية على واقع العالم الإسلامي

يقتضي البحث في إمكانية قيام نظام إقليمي إسلامي قائم على فكرة التضامن الإسلامي، أن نلقي نظرة تحليلية سابرة للأغوار على واقع العالم الإسلامي تحيط بأطلسه بخرائطه كلها. وهكذا نستحضر خريطته الطبيعية وخريطته السكانية أقواماً ومللاً، وخريطته الاقتصادية وخريطة أنماطه الحياتية، وخريطته الاجتماعية، وخريطة جغرافيته السياسية. ونخرج من تأملنا فيها بعدد من الأمور:

١ـ أن عدد المسلمين الذين تجمعهم وحدة العقيدة يتراوح اليوم بين ٩٥٠ مليون وملياز ومائة مليون نسمة يمثلون حالياً نسبة ١٩٪ من سكان العالم، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد سنة ٢٠٢٠ إلى حوالي مليار و ٧٠٠ مليون نسمة فتصل النسبة إلى ٢٠,٥٪، وفق التقديرات التي أوردها مهدي المنجرة في بحثه في ندوة قضايا المستقبل الإسلامي. وكان العدد قبل عقدين من السنين ـ حين نشر جمال حمدان كتابه العالم الإسلامي المعاصر ـ يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون نسمة بنسبة ١٥٪ من سكان الكوكب آنذاك. وقد لاحظ حمدان يومها «أن الإسلام في توسع ديناميكي مطرد بعيد المدى، بل لعله اليوم أكثر الأديان نمواً عددياً. فهو من ناحية يكسب كل يوم أرضاً جديدة في أفريقيا.. وربما آسيا المدارية بالإضافة إلى العالم الجديد. ومن ناحية أخرى.. لا تزال معدلات المواليد فيه مرتفعة». وأكثر من نصف المسلمين اليوم في قارة آسيا وربعهم في قارة أفريقيا، ويتوزع الباقون على أوروبا والعالم الجديد.

٢ـ يتحدد محيط العالم الإسلامي جغرافياً «بنصف الكرة الشمالي أولاً وبنصف

الكرة القديم ثانياً» على حد تعبير جمال حمدان، وهو في العالم الجديد «شظايا سديمية متـطايرة». ويمتـد في قوس محـدد من بكين إلى كازان إلى بلغـراد في الشمال، أو في قاطع من فرغانة إلى غانة كما يقول مؤرخو الإسلام، أو في قاطع آخـر من جبـل طارق الأطلسي إلى سنغـافورة «جبل طارق الهادي»، أو من ملقا بالأندلس إلى ملقا بالملايو (وكل من الاسمين مشتق من ملقى العربية)، ويمكن أن نحدد قاعدة العالم الإسلامي في الجنوب بمحور يمتد من قبائل السنغال حتى قبائل التاجال بالفلبين. . أما بالطول فمن الفولجا والدانوب حتى الزمبيزي والليمبوبو».

ويبدو النمط الجغرافي للعالم الإسلامي نمط قوسٍ أساسي يبدأ بجناح أيسر عريض في أفـريقيا وينتـظم غرب آسيا ووسـطها وينحني في جنوب آسيا وجنوبها الشـرقي، ويسميه جمـال حمـدان «هلال الإسلام»، الذي يشمل الوطن العربي وأفريقيا المدارية ومن البلقان حتى باكستان ومن الفولجا حتى سينكيانج في قطاعه الغربي، كما يشمل في قطاعه الشرقي شبه جزيرة الهند وهضبة التبت التي تكاد تخلو من المسلمين وبنغلاديش وجنوب شرق آسيا. ويتميز هذا الموقع الجغرافي للعالم الإسلامي بأهميته الاستراتيجية على صعيد كوكبنا الأرضي.

٣ـ يبدو هذا العالم الإسلامي الواحد وكأن دائرته تشمل في داخلها عدة دوائر سمـاها مالك بن نبي عوالم إسلامية وعدّد خمسة منها: الأسود الأفريقي والعربي والإيراني (فـارس وأفغـانستان وباكستان) والميـاليزي (إندونيسا والملايو) والصيني المنغـولي. فالتنـوع حقيقة قائمة فيه ضمن وحدة العقيدة. كما تبدو دائرة العالم الإسلامي الكبيرة من ناحية أخرى وكأنها تضم عدة دوائر متحدة المركز كالحلقات. وقـد صنّف جمـال حمدان هذه الانحدارات الحَلْقية ـ كما أسماها ـ على أساس خمسة عناصر هي عمر الإسلام فيها وكثافة المسلمين ونوعية التدين ونسبة العرب ونسبة العربية، وأمكنه التعرف على حلقات ست متتابعة من الداخل إلى الخارج. فهناك أولاً منطقة النواة وقلب الدائرة وهو الوطن العربي، ثم حلقة ثانية تشمل إسبانيا التي سمـاهـا النواة الميتة، ثم حلقة ثالثة سماها ظل العرب وتشمل إيران، وحلقة

رابعـة سماها شبه ظل العرب تشمل تركيا ولم تكن أصلاً تعدو قطاعاً من الحلقة الثالثة، وحلقة خامسة سماها صدى العرب تشمل وسط آسيا وباكستان وجنوب شرق آسيا وشـرقي أفـريقيا، وحلقـة سادسة سمّاها الأطراف الهامشية تضم الجماعات الإسلامية في الصين وجزر المحيط الهندي وأوروبا والعالم الجديد. واستحضار هذا التصنيف يساعد على تصور بنية النظام الإقليمي الإسلامي المطلوب وتحديد الأدوار فيه.

٤ـ تتعدد الأقوام في هذا العالم الإسلامي، والألوان والألسنة، من عرب وأمازيغ وكرد وتُرك وفُرس وهنود وأفغان وماليزيين وسودان وأوروبيين وأمريكيين. وقد تحدث الجاحظ عن هذا التعدد كما كان في عصره في رسالته إلى الفتح بن خاقان «في مناقب الترك وعامة جند الخلافة» فذكر العربي والتركي والخراساني وفارس والتُبت والزّابج (جزيرة في أقصى بلاد الهند) والهند والروم وغيرهم.

وتتعدد الملل في هذا العالم الإسلامي. وقد أشار الشهرستاني إلى أن تقسيم العالم يمكن أن يكون بحسب الأقاليم السبعة، وبحسب الأقطار الأربعة، وبحسب الأمم، وبحسب الآراء والمذاهب، واعتمد التقسيم الأخير في تأليف كتابه «الملل والنحل». وغالبية المسلمين هم من السنة والشيعة وفيهم إباضيون ومذاهب أخرى. وغالبية النصارى هم من الأرثوذكس الشرقيين. وتتعدد مذاهب اليهود. ويوجد أتباع ديانات أخرى.

٥ـ تقوم في هذا العالم الإسلامي دول كثيرة. وقد انتسب للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ثلاث وأربعون دولة. ولاحظ مهدي المنجرة أن عدد سكان اثنتين وعشرين منها يقل في كل دولة عن خمسة ملايين نسمة، الأمر الذي يشير إلى ما أصاب العالم الإسلامي من بلقنة على أيدي المستعمرين الغربيين الذين تسلطوا عليه. وتتبـاين خريطة الحـدود السياسية هذه مع خريطة الأقـوام في أطلس العالم الإسلامي في أحيان كثيرة.

فالعرب وهم أمة واحدة يتوزعون بين اثنين وعشرين كياناً «وجنسية» وخمس من هذه الكيانات يقل سكان الواحد منه عن المليون، ويقل سكان الواحد من خمسة كيانات أخرى عن الملايين الخمسة. ويتوزع الأكراد في موطنهم الواحد بين خمس دول، والهنود بين ثلاث دول، والسودان الأفارقة بين دول كثيرة، وهكذا. وقد نجمت بفعل هذه الخريطة السياسية مشاكل حدود تقوم بين الدول المتجاورة، حول السيادة. وعانى الناس بفعلها أشد المعاناة على صعيد التنقل والإقامة والعمل، بدواً وريفاً وحضراً.

٦ـ يمتلك هذا العالم الإسلامي ثروات كثيرة إنسانية وطبيعية. ويعاني في الوقت نفسه وقوع دوله في أسر الاستدانة، ومن ثم التبعية. وهناك تباين شديد في توزيع الثروة بين هذه الدول يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى الطريقة التي رسم بها المستعمر الغربي الحدود السياسية بعد أن قسّم «الدولة الإسلامية الواحدة» التي حكمها «نظام الخلافة». ولا تكاد توجد دولة بين الدول الإسلامية القائمة اليوم يتحقق فيها التوازن بين الثروة الإنسانية والثروة الطبيعية، وهناك مشكلات جديدة قائمة بينها لم تعرفها من قبل كمشكلة المياه. وهكذا نجد مثلاً دولة بدون الحدِّ الأدنى اللازم من السكان لديها ثروة طبيعية عظيمة يتحكم فيها آخر الأمر المستعمر الغربي الذي يتسلط عليها. ونجد دولة لديها عمالة زائدة لا تستطيع توظيفها داخل حدودها. ونجد جلَّ هذه الدول يعتمد في غذائه على مصدر خارجي بنسبة عالية تحرمه من الاستقلال وتفرض عليه التبعية.

٧ـ تتعدد في هذا العالم الإسلامي «أنظمة الحكم» التي تتبعها دوله، من ملكية إلى جمهورية إلى جماهيرية ، وتعاني غالبيتها نقصاً حاداً في «تداول السلطة»، وفي «الشورى» و«المشاركة» «والتعددية» وتبدو هذه الأنظمة المتبعة في الحكم خليطاً بين ما هو موروث وما هو مستورد، وبين ما هو نابع من البيئة وما هو مفروض عليها. وهي في خطوطها الرئيسية من وضع المستعمر الغربي الذي تركها وراءه. وتتميز غالبيتها بكثرة الصيغ التي جربتها وتأثرها بالنظام الشمولي ومحاولة الدولة

فرض هيمنتها على كل مناحي الحياة وتحسبها من العمل الطوعي الأهلي الذي يبرز فيه ما يصطلح على تسميته في الغرب بالمجتمع المدني، وقد نجم عن هذه الأوضاع صدع في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأزمة في القيم الاجتماعية والثقافية، وخلل في نمط التنمية تفاقم بفعل نقل أساليب مستوردة لا تلائم أنماط الحياة، وضعف في سيادة القانون، وانتهاك لحقوق الإنسان.

٨ـ يفتقد هذا العالم الإسلامي الذي يضم مسلمين تجمعهم وحدة العقيدة، وجود المؤسسة المرجعية الواحدة، منذ إنهاء نظام الخلافة. وتتباين أدوار روابط علماء الدين بين دولة وأخرى فيه. وقد تضاءلت هذه الأدوار في دول كثيرة أمام تضخم دور الدولة، وتحددت في الغالب ضمن حدود الدولة القطرية. وأفقد حلول نظام تعيين المراجع الدينية الروحية محل نظام الانتخاب، الذين يتولونها الكثير من استقلالية الرأي ومن ثم شعبيتهم. وتشهد دول العالم الإسلامي نشاطاً في جمع علماء الدين في محافل وضمن صيغ، ولكن التنسيق بين هذه المحافل لا يزال في حده الأدنى. وقد انبثقت عن منظمة المؤتمر الإسلامي مجموعة مؤسسات مختصة ما زالت في بدايات التحرك. وهناك حد أدنى من التواصل بين المرجعية الشيعية والمرجعية السُنية في بعض الدول بدأ مؤخراً، وهو بحاجة إلى التكثيف والتأطير.

٩ـ يواجه هذا العالم الإسلامي اليوم دخول الخطر الصهيوني الذي يتهدده مرحلة جديدة، مع حملة التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم التي بدأت إثر التحولات في أوروبا الشرقية منذ عامين، ومع تحركه إثر حرب الخليج لتمكين الكيان الإسرائيلي من الهيمنة على المنطقة من خلال الدور الذي يقوم به لصالح التحالف الاستعماري الصهيوني ـ وإذا كانت محاولة حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ من قبل صهيوني ـ رمزاً ومؤشراً لما ينتظر العالم الإسلامي، فإن تبني سياسة بناء الهيكل وإقامة المستعمرات الاستيطانية في القدس والضفة والقطاع والجولان والمجاهرة بالسعي لإقامة إسرائيل الكبرى والتحرك الأمريكي لإنهاء المقاطعة العربية والإسلامية للكيان الإسرائيلي ولإلغاء القرار الاسمي لعام ١٩٧٥ الخاص

بالعنصرية الصهيونية[1]، **هي اليوم واقع قائم يؤكد عظم الخطر الذي يواجه العالم** الإسلامي في هذه المرحلة الجديدة.

وفلسطين كما وصفها جمال حمدان «هي عين القلب من العالم الإسلامي، لا جغرافياً فحسب، بل ودينياً أولاً وقبل كل شيء..» وقد انطلق عالِم الجغرافيا السياسية العربي المسلم من هذه الرؤية في تحليل دقيق لخطر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في خاتمة كتابه عن العالم الإسلامي، انتهى منه إلى القول:

«وتهديد الخطر الصهيوني لا يقتصر على العالم العربي وحده، وإنما يمتد إلى العالم الإسلامي. وليس المسجد الأقصى وحرقه إلا رمزاً ومؤشراً لما ينتظر العالم الإسلامي جميعاً».

١٠ ـ يواجه هذا العالم الإسلامي اليوم استراتيجية غربية تضعه نصب عينيها هدفاً أولاً معادياً لها بعد أن تم توقيع معاهدة باريس في كانون أول ـ ديسمبر ١٩٩٠ بين «الغرب والشرق» الغربيين، واستوعب الغرب الرأسمالي أوروبا الشرقية في «البيت الأوروبي» الذي جعلت سياسة إعادة البناء السوفيتية الدخول فيه هدفاً أولياً لها. وتتضمن هذه الاستراتيجية الغربية مخططات إعلامية لتصوير أي «نهوض إسلامي» على أنه خطر على الغرب، وإبراز ما تسميه هذه المخططات «الأصولية الإسلامية» على أنها «الغول» في عالمنا.

كما تتضمن مخططات اقتصادية لإحكام السيطرة على أسواق الدول الإسلامية وإغراق هذه الدول في الديون لوضعها في أسر تبعية دائمة، ومخططات سياسية ليس لمنع أي تحرك نحو التوحيد فحسب بل لتشجيع التفكيك والتفتيت. وما أكثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على هذه المخططات قبل أزمة الخليج وفي أثنائها وعلى مدى حرب الخليج وبعدها.

---

(١) وقد نجحت هذه المساعي مؤخراً بإلغاء القرار المذكور.

١١ـ يشهد هذا العالم الإسلامي منذ عقد من السنين «صحوة» قوامها «وعي الذات»، و«معرفة العدو» بجوانب قوته وضعفه، «والوثوق» بقدرة الأمة على مواجهته والانتصار عليه في صراع النفس الطويل وتحقيق النهوض وبلوغ الأهداف وإعلاء كلمة الله في الأرض. وقد جاءت هذه الصحوة بعد أن تبيّن للناس فشل التغريب بكل أشكاله وأسمائه وعظم ما يسببه من كوارث، وتجسدت في «الانتفاض» الذي هزم «الوهن». وتعم روح الانتفاض اليوم مختلف أرجاء العالم الإسلامي بعد أن ضربت أروع الأمثلة في مواجهة العدو الصهيوني.

وتشهد هذه الصحوة جهوداً بناءة على مختلف الصعد الفكرية والعملية، وازدهاراً في العمل الطوعي الأهلي، وإعلاء لكرامة الإنسان الذي جعله الله خليفة في الأرض.

(٣)

إمكانية قيام نظام إقليمي إسلامي فاعل

يقتضي البحث في هذه الإمكانية، بعد أن ألقينا نظرة تحليلية على واقع العالم الإسلامي، أن نحلل مفهوم «النظام الإقليمي» لنحيط بمتطلبات إقامته. ونلاحظ بداية بين يدي ذلك أن عالمنا المعاصر يشهد استمرار توجه دول فيه نحو تأسيس مجموعات إقليمية تقيم أنظمة إقليمية وفق التعريف الذي أوردناه في بداية بحثنا.

وانتعاش هذه الظاهرة وثيق الصلة بما هي عليه صورة هذا العالم، وبالسعي لمعالجة قضايا الحرب والسلم فيه، وبالعمل لتحقيق تعاون دولي. كما نلاحظ أن الخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته تدعوها إلى أن «تتكامل» فيما بينها بشكل يعني «أن يجعل الأجزاء كلاً واحداً، ويحول وحدات كانت منفصلة إلى نظام متماسك». ولهذا التكامل «نطاق» يتكون من سكان الإقليم و«مجال» هو مجموع مظاهر السلوك داخل النطاق و«مدى» يتكون من حدود ما يعود على الوحدات المكونة له من فوائد تحثها على المحافظة على هذا التكامل.

ويكـون لكل عضو من أعضاء النظام الإقليمي «دور» يؤديه ضمن المجموع يتحدد بفعل عوامل، فيها الثابت كعامل الجغرافيا، وفيها المتغير كالأوضاع الداخلية والدولية، ويبرز عنصر القيادة في عامل الأوضاع الداخلية مؤثراً وفاعلاً في أداء الدور.

وحين نتأمل جوهر فكرة تأسيس النظام الإقليمي نجد أنها تجمع بين الرغبة في التعاون والتكامل والحرص على استمرار حد أدنى من التمايز بين أعضائها. وقد فصلنـا في دراستنـا عن «مفهوم المجموعات الإقليمية» شرح هذا الجوهر وعلاقته بطبيعة الاجتماع الإنساني وبصورة عالمنا المعاصر وبثورة العلم التقني التي حدثت فيه وبما يشهده من سعي لمعالجة قضايا الحرب والسلم وصولاً إلى الأمن والرخاء والحرية والقوة.

لقد قامت في عالمنا المعاصر منذ عام ١٩٤٥ عدة أنظمة إقليمية. وحين نتأمل فيها نجد أن الجامع المشترك في كل واحد منها نابع في الغالب من الانتماء لدائرة حضارية واحدة. وهذه الحقيقة تبرز دور عامل التماثل الحضاري المؤثر الذي يوفر مناخاً صالحاً للتعاون بما يتضمن في طياته من تاريخ مشترك للدول التي تجمعها الدائرة الحضارية وبالتشابه القائم في ثقافاتها. وواضح أن تأسيس مجموعة إقليمية في نظام إقليمي هو مباشرة عملية سياسية تستهدف تحقيق التكامل، وهي من ثم تحتاج إلى توافر عنصر القيادة اللازم لإدارة هذه العملية.

ولا بد لهـذه القيادة أن تكـون من أصحـاب الرؤى الذين يمتدون بأبصارهم استشرافاً للمستقبل وتشوُّفاً له، متمثلة «دور» كل دولة عضو في المجموعة، محيطة بمجمل الحقائق المتعلقة به، لتحسن التعبير عنه والتحرك بين مختلف المؤثرات التي تؤثر عليه وتبلور الأفكار التي يقوم عليها وتضع برامج التنفيذ المدروسة وتتقن العمـل. ولا بد أن تقـوم هذه القيادة على مؤسسات وأجهزة تعمل من خلالها وبها وأن تساندها مراكز بحث متخصصة. ويتطلب هذا التأسيس أيضاً توافر رأي عام لديه شعـور واضـح بوحـدة الـرأي والمصـالح بين أعضاء النظام. كما يتطلب مواجهة تحـديات مشتـركـة تبلورت من خلالهـا أهداف مشتركة تعبر عن الاستجابة لتلك

التحـديات. وهكـذا فإن للتحـدي الخـارجي عادة أثـره الفعّال في هذا السياق، وبخاصة حين يتمثل في خطر عدو جاثم، ولا بد أن تأخذ القيادة ذلك في اعتبارها، فتثير الشعور الكامن بالوحدة بين الأعضاء لصنع الاستجابة.

واضح أن العالم الإسلامي بجميع دوله يواجه تحديات مشتركة لم يسبق له أن واجه مثيلاً لها، ولا حاجة بنا ـ بعدما أوردناه عن المخططات الاستعمارية والصهيونية التي تستهدفه ـ إلى مزيد في هذا المجال. وإدراك هذه التحديات بات عاماً في مختلف الأوساط بعد حرب الخليج، ورمز لها هذه الدعوة الأمريكية لنظام عالمي جديد، يعلم أبناء العالم الإسلامي والعالم الثالث بعامة أنه استمرار للنظام العالمي المسيطر منذ القرن الماضي والمفتقر إلى العدل.

وواضح أن الرفض لمثل هذا النظام لم يعد مقصوراً على الحركات السياسية بل هو القاسم المشترك بين كل التيارات الفكرية التي تدعو إلى وحدة الإنسانية كما لاحظ عبد المجيد مزيان في بحثه «العالمية الجديدة بدون تجديد».

ويبدو هذا الرفض قوياً وفي تزايد مستمر وهو يتمثل تجربة تاريخية بدأت مع جمال الدين الأفغاني قامت على أسس فكرية وروحية. وقد أصلت الصدمة النوعية التي حدثت إبان زلزال الخليج فكرته «تأصيلاً من نوع جديد، وذلك بسبب ما اختزن من صور استرهابية وظفت نفسها في الذاكرة السياسية إلى الأبد، مثل اقتران الوحشية بالتقنية والتطرف في التدمير وتوضيح السيطرة الشاملة بالتفنن في أساليب التحقير والإذلال».

وواضـح أيضـاً أن النخب لا يمكن أن تبقى متـرددة بين الانسياق مع الـواقع العـالمي أو المـطالبـة بتغييره ولهذا نراها «بدأت في هذا العهد الجديد من التطور الديموقراطي تختار طريق التأصيل في أعماق الكيان الشعبي».

إن وضوح التحديات أمام أبناء العالم الإسلامي وعمق إدراكهم أبعادها وتنامي رفضهم الرضوخ للأمر الواقع والاستسلام لنظام عالمي جائر يقترن اليوم بوضوح ما

ينبغي أن تكون عليه الاستجابة لهذه التحديات وبوجود اقتناع سائد بأن الحل هو التضامن الإسلامي يتجسد في «نظام» ويعمل من أجل إقامة نظام عالمي أساسه العدل. ويمكن أن نجمل خطوط الرؤية التي يقوم عليها هذا الاقتناع، كما عرضتها كتابات صدرت إبان الأزمة والحرب، «بأن هناك أمة إسلامية وهي جسم سياسي متحد في طاعته لله عز وجل، استندت عبر أربعة عشر قرناً إلى نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي شامل مارسته سلطة مركزية إسلامية باسم الخلافة تولتها سلالات حاكمة متتالية اعتمدت فيها إدارة ذاتية لمقاطعات دار الإسلام».

وقد أثمر التجانس القائم بين عامة الناس فيها والاعتماد المتبادل القائم بينهم طوال حقب متتالية وتداول رؤوس الأموال واستثمار المصادر الأولية **سوقاً مشتركة اقتصادية مزدهرة**، بينما استمرت الأمور الاجتماعية والسياسية تُستلهم من تعاليم الإسلام وشريعته التي حددت حقوق الإنسان وواجباته والعلاقة بين الفرد والمجتمع والعلاقات بين الدول.

وجاء تسلط دول الغرب المستعمر على هذه الأمة الذي بلغ ذروته بهزيمة الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ليقسمها إلى تشكيلات جغرافية وفق مفهوم مختلف للدولة وبشكل يلبي مصالح القوى المستعمرة، الأمر الذي أدى إلى صراعات إقليمية تنشب بين فترة وأخرى وتكون القوى الدولية أطرافاً فيها.

وتبرز في هذه الصراعات **تناقضات اقتصادية** على صعيدي مصادر الثروة والعمالة بين هذه الكيانات نجمت عن تقطيع أوصال دار الإسلام على أيدي القوى المستعمرة. كما تبرز **تناقضات اجتماعية** تتمثل في وجود غنى فاحش وفقر مدقع وفي طرائق حياة غربية معاصرة جاثمة فوق طرائق حياة إسلامية. وتبرز أيضاً في **تناقضات سياسية** جوهرها محاولة إحلال قوانين مستوردة محل الشريعة الإسلامية، **وإقامة** أشكال مؤسسية منقولة، الأمر الذي أدى إلى خيبة أمل حين ظهرت نتائجه السلبية ومضاعفاته، وأفسح المجال أمام ظهور الأنظمة الاستبدادية وردود الفعل الانكماشية على السواء.

تقدم هذه الرؤية تفسيرها لما جرى في دار الإسلام من حروب وإفلاس اقتصادي وعدم استقرار مدني وثورات وعمليات ضم بالقوة العسكرية بأنه «ناجم في الأصل عن التحطيم الاستعماري للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الإسلامي الذي استثمرت فيه السوق الإسلامية المشتركة ثلاثة عشر قرناً. وتحذر هذه الرؤية من «أن الأيام القادمة حُبْلى بأزمات جديدة أخطارها أشد بسبب أسلحة التدمير التي قد تستخدم فيها إذا بقي الوضع على ما هو عليه. ففي هذا الوضع تكمن المشاكل الحقيقية، ومن خلال إدراك هذه الحقيقة تبرز خطوط الحل الذي يتمثل في التضامن الإسلامي وإقامة نظام إقليمي يجسده».

المناخ السائد في العالم الإسلامي اليوم إذن مناسب للتحرك لإقامة نظام إقليمي إسلامي فاعل بفعل توافر عنصر التحديات وعنصر الاقتناع ووجود رأي عام. ويبقى أن ننظر في توفير عنصر القيادة. وهذا يقتضي منا أن نستحضر دلالة نعت هذا النظام بأنه إسلامي وليس مجرد نظام إقليمي كبقية الأنظمة الإقليمية في عالمنا.

إن المبادىء العامة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تتضمن كما ذكر محمد فتحي عثمان في كتابه «من أصول الفكر السياسي الإسلامي» **أولاً**: قيام مفهوم الأمة في الإسلام على أساس عقدي فكري لا أساس عرقي، والأمر نفسه يصدق على مفهوم الدولة.

ويتضمن **ثانياً**: قيامه على مبدأ سيادة القانون المكتوب المنشور الملزم للجميع.

ويتضمن **ثالثاً**: تحقيق العدالة بأوسع معانيها وفي شتى مجالاتها وممارسة الحكم بالشورى بمعانيها الفنية والسياسية على حد سواء واستهداف السياسة الاقتصادية عمارة الأرض.

ويتضمن **رابعاً**: شمول عدالة الإسلام الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين داخل الدائرة الإسلامية والعالمين في العالم كله.

ويتضمن **خامساً**: نشر رسالة الإسلام في العالم بكل وسائل الإعلام والدعوة الممكنة.

لقد طرح الفكر الإسلامي الحديث تصورات لصيغة هذا النظام الإسلامي تتراوح بين حد أعلى هو الدولة الإسلامية الواحدة وحد أدنى هو اتحاد الدول الإسلامية القائمة». فإذا نظرنا في تصور الحد الأدنى باعتباره هدفاً أولياً تستهدف الخطوة الأولى تحقيقه بمنطق عملي واقعي، نجد أنه يتضمن **أولاً**: فكرة الاتحاد بين دول إسلامية على أساس شريعة الإسلام وتحت راية الإسلام، تنضم كل دولة إليه بتوقيعها على ميثاق بعد موافقة شعبها.

ويتضمن **ثانياً**: وجود دستور لهذا الاتحاد قائم على تفسير معاصر للشريعة يقوم به مختصون في مختلف المجالات تحدد فيه الحقوق والواجبات والعلاقات.

ويتضمن **ثالثاً**: مجلساً للشورى تشارك كل دولة عضو فيه بعدد من الممثلين.

ويتضمن **رابعاً**: أجهزة حكومية يمكن أن يكون ما هو موجود نواة لها.

ويتضمن **خامساً**: المساواة في الرعوية بين جميع رعية الاتحاد.

ويتضمن **سادساً**: وجود مجلس لقيادة الاتحاد تكون مكة عاصمته الروحية يتألف من قيادات الدول ويتم أخذ القرارات فيه بالأغلبية.

ويتضمن **سابعاً**: مجلس دفاع عسكري يكون تحت إمرة مجلس القيادة.

ويتضمن **ثامناً**: وجود قوات أمن داخلي.

ويتضمن **تاسعاً**: وحدة نقد واحدة.

ويتضمن **عاشراً**: نظاماً مالياً حكومياً يديره الاتحاد.

ويتضمن **أخيراً**: مبادىء تحكم سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية. ولقد فصلت التصورات التي طمحت إلى بلوغه الحد الأعلى الحديث عن هذه الأركان وصاغت مشاريع دساتير يمكن الاستنارة بها في إغناء البحث فيها. وتتضمن هذه المشاريع أحكاماً عامة وفصولاً عن نظام الحكم ومجلس الشورى والخلافة

والمعاونين والجهاز الإداري والولاة والقضاء والجيش والشرطة والنظامين الاجتماعي والاقتصادي وسياسة التعليم والسياسة الخارجية.

إن عنصر القيادة اللازم لمباشرة عملية إقامة هذا النظام الإقليمي الإسلامي الفاعل يتوافر حين تتوافق عدة دول في الوطن العربي والعالم الإسلامي ذات وزن متميز على تبني فكرته، والحد الأدنى المطلوب هو دولة عربية إسلامية وأخرى إسلامية غير عربية.

وستكون هذه القيادة مدركة أن المناخ السائد في العالم الإسلامي مهيأ لتنفيذ الفكرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج، وأنه يمكن أن يتهيأ أيضاً في العالم المحيط لقبولها. وإن لنا أن نستذكر كيف ولدت فكرة النظام الأوروبي الغربي الذي جسدته السوق الأوروبية المشتركة أولاً ثم الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والحق أن القوى العالمية اليوم راغبة في قيام أنظمة إقليمية وهي مفتوحة الذهن لتقبل أفكار تطرح تضمن مصالحها الأساسية وتقع في إطار «توازن المصالح»، وقد رأينا كيف أن بعض هذه القوى تحدث عن حل عربي إسلامي لأزمة الخليج وعن ترتيبات أمنية عربية إسلامية للخليج.

وستضاف غالبية هذه القوى تأييداً لهذه الأفكار في مواجهة أية قوة عالمية تقع في إغواء غطرسة القوة. والحق أيضاً أن الدول العربية والإسلامية مدركة اليوم أن نموها واستقلالها والوفاء بمتطلبات الحياة فيها فضلاً عن ازدهارها لا يمكن أن يتحقق في إطار قطري ولا بد له من الإطار الحضاري الذي يشمل دائرة الحضارة العربية الإسلامية بالوطن العربي في قلبها. والحق ثالثاً أن النخبة في العالم الإسلامي تأكدت من فشل محاولات التحديث القائمة على التغريب، ومن حقيقة أن غالبية أقوامها مرتبطون بوحدة العقيدة ومؤمنون بأن الحل يأتي من خلال التضامن وأن هذا ليس «تعصباً» وإنما هو رغبة مشروعة لتبني طريق موصل وحل صحيح.

واضح أن التحرك لإقامة هذا النظام الإسلامي الفاعل يقتضي العمل رسمياً

وشعبياً على عدة مستويات. فلا بد على المستوى الدعوي الإعلامي من طرح الفكرة وشرحها ومناقشتها لترسيخ الاقتناع بها وإغناء خطوطها العريضة ببحث التفاصيل. ولا بد على المستوى البحثي الفكري من القيام بدراسات تنهض بها مراكز بحثية متخصصة تتناول مختلف جوانب الحياة في العالم الإسلامي، وقد أحسن بيان الجزائر الصادر عن ندوة الجزائر حول المستقبل الإسلامي حين أكد على هذه الحاجة. ولا بد على المستوى السياسي من التحرك لربط دول العالم الإسلامي بالفكرة عملياً من خلال إيجاد حقائق وحدوية بينهم.

طبيعي أن نضع نصب أعيننا ضرورة الاستفادة من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي كمؤسستين معبرتين عن نظام عربي ونظام إسلامي في بداية هذا التحرك مع السعي لتطويرهما وتحقيق رباط قوي بينهما.

الحاجة ماسة في هذا التحرك إلى وجود مرجعية روحية إسلامية تقوم بدور «مشيخة الإسلام» التي كانت في الدولة العثمانية، وتجمع بين مختلف المذاهب الإسلامية، وتنظم علماء الدين المسلمين وتوجههم في قيامهم بواجب الدعوة. وقد آن أوان العمل لتأسيس هذه المرجعية الواحدة. ويمكن الإفادة من الروابط القائمة لبلوغ ذلك.

واضح أن الوطن العربي «منطقة النواة» في العالم الإسلامي سيكون له دور خاص في هذا النظام. وهو يتحمل مسؤولية خاصة في العمل لإقامته. وواضح أن لإيران وتركيا وباكستان وإندونسيا ونيجيريا أدواراً فيه تتفاوت بحسب عدة عوامل مؤثرة. وواضح أن اللسان العربي ـ باعتبار أن القرآن نزل به ـ سيكون اللغة الرسمية الأولى في هذا النظام.

إن العمل على المستويات الدعوية والفكرية والسياسية لإقامة هذا النظام يجب أن يقترن بعمل على المستوى الأمني لمواجهة الخطر الصهيوني وإنقاذ القدس. ولا بد أن يعلن هذا التحرك تمسكه بالقدس وبتحرير فلسطين. ولا بد له أن يعتمد في

المقام الأول على المؤمنين ﴿**الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه**﴾ والذين وعدهم الله بأن يستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم، وأن يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً».